المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** دور النخبة السياسية المصرية في عهد الاخوان المسلمين ما بعد عام 2011
**اسم الكاتب:** م.م. فرح ياسين خلف، أ.د. فلاح خلف كاظم
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/6640
**تاريخ الاسترداد:** 2026/06/09 08:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# دور النخبة السياسية المصرية في عهد الاخوان المسلمين ما بعد عام ٢٠١١

م.م فرح ياسين خلف
frah ١٩٩٠ @gmail.com
أ.د فلاح خلف كاظم
falah.20.net@gmail.com
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

**الملخص :**

هذه الدراسة تحاول ان تتابع حركه الاخوان المسلمين في مصر التي تعد واحده من ابرز قوى الاسلام السياسي والتي استطاعت ان تتصدر المشهد السياسي الرسمي فيها، وهي حركة تأسست عام ١٩٢٨ على يد حسن البنا ، واستمرت منذ ذلك التاريخ وحتى الان ، بوصفها واحدة من اكبر التنظيمات السياسية في مصر والمنطقة العربية ، وادت دوراً كبيراً في الحياة السياسية المصرية ونجحت في استخدام تكتيكات مختلفة تبعاً لأوضاع كل مرحلة تراوحت بين التقدم والدفاع ، والحوار والمواجهة ، وعكست قدرات تنظيمية خاصة سمحت للحركة ان تبقى طوال الحقب السابقة ، ومن اجل ايضاح ذلك يتطلب البحث في دور وطبيعة النخب السياسية المصرية في اثناء سيطرة حركة الاخوان على مقاليد السلطة في اكثر من اتجاه.

**الكلمات المفتاحية :** النخب ، السياسة ، مصر ،الاخوان ، المسلمين

**تاريخ الاستلام :** ٢/ ١ /٢٠٢٤ **تاريخ القبول:** ١٥ / ٢ /٢٠٢٤ **تاريخ النشر:** ١ / ٣ /٢٠٢٤

# The role of the Egyptian political elite in the era of the Muslim Brotherhood after 2011

**Farah Yassin Khalaf**
**frah 8890 @gmail.com**
**Prof. Dr. Falah Khalaf Kazem**
**falah.20.net@gmail.com**
**Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences**

**Abstract:**

This study attempts to follow the Muslim Brotherhood movement in Egypt, which is one of the most prominent forces of Yemeni Islam and which was able to take the lead on the political scene in Yemen. It is a movement founded in

1928 by Hassan al-Banna, and then it has moved from that date until now, confirming that it is one of the largest organizations. Politics in Arab Egypt had a role that emerged in Egyptian political life and was determined and succeeded in using different tactics depending on the conditions of each stage, which ranged between progress, defence, dialogue and confrontation, and it reflected special organizational capabilities that allowed the movement to survive previous eras, and for this reason it requires research into the role and nature. The painful elite, while exercising the Brotherhood, seizes the reins of power in more than one direction.

**Keywords**: elites, politics, Egypt, Brotherhood, Muslims

**المقدمة:**

في عام ٢٠١١، شهدت العديد من الدول العربية تحولات سياسية هامة خلال ما يعرف بفترة "الربيع العربي"، وكانت حركة الإخوان المسلمين أحد الجهات التي شاركت بفعالية في هذه التغييرات. تأثرت النخب السياسية بشكل كبير خلال هذه الفترة، ولعبت دورًا هامًا في الأحداث التي شهدتها عدة دول، منها مصر ،اذ نجحت جماعة الإخوان المسلمين في الفوز في الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك. وقد شكلت هذه الانتخابات فرصة للنخب السياسية للمشاركة في تحديد مستقبل البلاد،وخلال هذه الفترة، شهدت مصر تحولات سياسية هامة، حيث تم إجراء انتخابات ديمقراطية وتشكيل حكومة جديدة، تأثرت النخب السياسية بشكل كبير في هذه العمليات، إذ شاركت في تشكيل الحكومات واتخاذ القرارات السياسية الهامة، كما كانت هناك محاولات للتوازن بين مطالب الجماعة الإسلامية وتحقيق التطلعات الديمقراطية والحفاظ على حقوق الأقليات.

**أهمية البحث :**

تكمن اهمية البحث في محاولته تسليط الضوء على دور حركة الإخوان المسلمين وتأثيرها على الساحة السياسية المصرية، وكيف أثرت على النخب السياسية الفاعلة الاخرى وتوجيهها لمسارات الدولة في تلك الفترة، كما يسعى البحث الى تحليل التفاعل بين النخب الديمقراطية والقوى الإسلامية، وكيف تعاملت النخبة السياسية مع هذا التحدي الذي ظهر في الساحة السياسية المصرية.

**إشكالية البحث :** يقوم اشكالية الدراسة على سؤال اساسي ما هو دور وطبيعة النخب السياسية المصرية اثناء فترة حكم حركة الاخوان المسلمين ؟ ومن هذا السؤال تتبع الاسئلة الفرعية الآتية:

١- ما هي طبيعة علاقة الاخوان المسلمين بالنخب المثقفة المصرية خلال فترة حكمها؟

٢- كيف كانت علاقة النخب الاخوانية بالنخب العسكرية المصرية؟

٣- كيف ساهمت حركة الاخوان المسلمين بالتعديلات الدستورية ؟

**فرضية البحث:** تقوم فرضية الدراسة على اساس يرى ان علاقة النخب الاخوانية بالنخب السياسية الاخرى لم تكن على وتيرة واحدة او مستوى واحد بل كانت متذبذبة وغير مستقرة .

## منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل دورالنخب السياسية في مصر وتفاعلها مع النخب السياسية الاخرى ، فضلا عن الاستعادة بالمنهج التاريخي لا يضاح ارتباط الظواهر السياسية وتفاعلها مع الاحداث الجارية من خلال ثلاث محاور اساسية.

## المحور الاول : علاقة الاخوان المسلمين بالنخب المثقفة

ظهر في مصر العديد من المثقفين العرب والكتاب والاكاديميين والفنانين وعلماء الدين ، الذين اثروا بإنتاجاتهم العلمية والمنهجية كافة العلوم والتخصصات ، وظهر منهم العديد من المثقفين الذين تجاوزت كتاباتهم مجالات اختصاصاتهم لتتطرق للكتابة والحديث عن الشأن العام الا ان تأثيرهم لم يكن ظاهراً ومباشراً بسبب سيطرة النظام السياسي وتهميشه للنخب المثقفة، فاستخدمت النخبة الحاكمة عملية اعادة تدوير النخب للحيلولة دون تغيير افرادها او استبدالهم ، ولجأت لاستخدام القوة احياناً ، والتلويح بها احياناً اخرى لقمع كل من يخالف هذا النظام ( الجمل ١٩٩٣ ، ٢١٢ ) كما شهدت الحالة المصرية حالة منافسة ايدلوجية بين المثقفين ، لتصل الى مرحلة الصراع بين كل من المثقف العلماني والاسلامي والماركسي ، وصار كل مثقف يدافع عن فكرة ويحارب الاخر ، هذا الصراع بين المثقفين اضعفهم امام النخب السياسية التي استغلت هذه التفرقة لاحتواء جزء من المثقفين ، وتهميش جزء آخر، ومحاربة الجزء الآخر منهم ( الجمل ، ٢١٢ ) .

بعد مرور عامين على التغيير السياسي في مصر وسيطرة الاخوان على مقاليد السلطة ، عاش المثقفون المصريون حالة من الاضطراب حول ما بات يعرف بـ ((أخونه الثقافة)) ويدلل مراقبون ومثقفون

على ذلك بالتدخل في عمل المفكرين والادباء والاعتداء على رموز الثقافة المصرية ،واثار اللقاء الذي جمع بين الناشرين والرئيس المصري ((محمد مرسي)) خلال معرض القاهرة الدولي للكتاب في يناير كانون الثاني ٢٠١٣ تحت عنوان ((حوار لاصطدام)) الذي منح افضل كتاب سياسي (لثروت الخرباوي) القيادي بالجماعة عن كتابه (( سر المعبد ...الاسرار الخفية لجماعة الاخوان المسلمين )) ، وهو الحدث الثقافي الاكبر في مصر، أن احتجاج عدد كبير من المثقفين غير المنتمين للتيار الاسلامي الذين لم توجه لهم دعوه لحضور اللقاء ، وتعرض مثقفون يساريون والليبراليون لهجوم كبير من الاسلاميين خلال بعض الندوات والانشطة الثقافية التي استوطنت في المعرض هو ما جعل مثقفين يؤكدون ان الحدث الثقافي الابرز في مصر اصبح تحت هيمنة جماعة الاخوان المسلمين ( دي ديلبيو نت ) .

وفي لقاء خاص لـ DW عربية مع وزير الثقافة الاسبق الدكتور ((عماد ابو غازي)) في وزاره اول رئيس وزراء مصري بعد التغيير ((عصام شرف)) ، قال "ان ما تتعرض له الثقافة من اعمال وممارسات مثل اختفاء رأس تمثال ((طه حسين)) في ميدان محافظة المينا الجنوبية في ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١٣ ، اعتبرته الوزارة، عملاً اجرامياً يفتقر الى كل القيم الوطنية والاسلامية بل والانسانية ، وبعد سقوط قتلى في احداث عنف في مدينتي بورسعيد والمنصورة في فبراير/ شباط ومارس وآذار من نفس العام اصدر المثقفون المصريون بياناً عنوانه (نسحب الثقة من الرئيس ونطالب بمحاكمته ) ، شددوا فيه على سحب الثقة من (مرسي) ، وبهذا الاجراء تصحح الثورة بعض اخطائها اذ تعود بعد تعثر الى مسارها في ١١ فبراير ٢٠١١ (يوم تنحى الرئيس الاسبق حسني مبارك) ، لكن المواجهة اصبحت مفتوحة بين المثقفين والاخوان بعد تعيين (علاء عبد العزيز) العضو بحزب التوحيد العربي السلفي المتشدد وزيراً للثقافة ، واضاف الوزير الاسبق ان المشكلة الاكبر هي السكوت عن تلك الاعمال التي تضمنت الاعتداءات على الاعمال الفنية واضرحة الاولياء في محافظات قناه وصعيد في مصر ( دي دبليو نت ) .

وشهدت الساحة الثقافية والفنية المصرية حراكاً من نوع جديد قادُه المثقفين الذين اعترضوا على الوزير ويرون فيه غريباً على الجسم الثقافي ودخيلاً على المثقفين ، ولم يتعرض وزير لمثل الاحتجاجات التي تعرض لها وزير الثقافة المصري ((علاء عبد العزيز)) الذي ضمه الرئيس مرسي لحكومة ((هشام قنديل)) المثيرة للجدل اصلاً ، وتعارض اغلب الاوساط الفنية والثقافية الوزير لعمله على ((اخونة)) وزارة الثقافة من خلال الاطاحة بالمسؤولين الكبار، ويصفه اغلب المثقفين بالوزير الغامض في حين يرى اخرين انه لا ينظم الى جماعة الاخوان المسلمين وانه ضحية تظليل للراي العام عن طريق معلومات واشاعات غير صحيحة.

يرى الروائي ((بهاء طاهر)) ان اختيار ((علاء عبد العزيز)) وزيراً للثقافة ، نوع من انواع الاستفزاز للأدباء والمثقفين ، وعلى وزير الثقافة ان يحصل على موروث وتاريخ ثقافي ، وهذا الوزير ليس له تاريخ، ويضيف طاهر قائلاً في حديث له لـ DW عربية ان اختيار وزير الثقافة غير مبرر وغير مفهوم ، وان وزير الثقافة يجب ان يكون جزء من الحركة الثقافية ، وهذا الوزير لم يكن جزء من الثقافة ، ومن المحتمل ان يكون اختياره استمرار لعملية السيطرة الاخوانية والتمكين ، الا ان الثقافة المصرية قادرة على الحفاظ على هويتها واستقلالها ، اما الاديب والروائي ((يوسف العقيد)) فقد صرح ان هذا الوزير غير مقبول من الناس والمثقفين ويقول انه رجل غير معروف ، وليس له منهج في الثقافة وان المجيء به هو اذلال واستخفاف للمثقفين المصريين والمجيء به هدفه الاساسي تفريق مفاصل وزارة الثقافة واستبدال قياداتها ومن الطبيعي ان تعترض النخبة المثقفة على هذا الوزير المغمور ، ويرى العقيد ان أخونة الدولة هو مصطلح حقيقي و قائم فعلياً على ساق وقدم في جميع وزارات الدولة ، ومنها وزارة الزراعة والاوقاف والاعلام والثقافة.

ويرى الباحث ((علي بكر)) ، المختص في الحركات الاسلامية بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ان هناك مضايقات تمارسها السلطات الحاكمة ، وتراجع في الحريات ، وهو ما لا ينسجم مع طموحات المصريين في تحقيق الحرية بعد تغيير عام ٢٠١١ ، وتعليقاً على الاعتداءات التي تعرضت لها الندوات في معرض القاهرة للكتاب الدولي ، قال بكر " ان الاعتداءات قسم من سياسات الجماعات الاسلامية ، اي انها تتعرض لأي مؤتمر او ندوة ليس على هواهم او لا يتلاءم مع ايدولوجياتهم ، فيقومون بالوعيد لها اعتبارها مخالفة للشريعة الاسلامية " ، ويتفق معه الروائي والكاتب ((ابراهيم عبد المجيد)) الذي كان ضحية ((لاخونة الثقافة)) بعد ان منع من الكتابة في صحيفة الاخبار القومية بسبب كتاباته ضد جماعة ((الاخوان المسلمين)) ، وصرح عبد المجيد في بيان له ، ان التيار الاسلامي ينوي أخونة الثقافة في مصر ولن يهدأ لهم بال الا ان يتحقق ذلك ، وانه بذلك يوضح منع نشر مقالات الكّتاب المعترضين للرئيس المصري ((محمد مرسي)) ، في الصحف القومية بأنها محاولة من رؤساء تحرير الصحف لإرضاء الاخوان ، اضافه الى أخونة الاعلام ، وهو ما قد يطرح مستقبلاً ردود افعال قاسية من النخب المثقفة ، وذكر ((جميل عفيفي)) الكاتب والصحفي في صحيفة الاهرام القومية "ان هدف جماعة الاخوان المسلمين الاساسي هو الهيمنة على الثقافة في مصر وفرض ثقافتها على من تعتبرهم علمانيين ومخالفين للشريعة " من خلال الترويج لتاريخ ((حسن البنا )) مؤسس الجماعة والدليل

هو ان الرئيس المصري محمد مرسي ، عمل على ابعاد جميع المثقفين من اللقاء به واستقبل دور النشر الاسلامية فقط ( دي دبليو نت ) .

وفي ٢٧ مايو / ايار ٢٠١٣ كان مقرراً ان يفتتح الوزير المعرض العام للتشكيليين المصريين ، في دار الاوبرا بالقاهرة لكنه افتعل مشكلات تنظيمية على حد وصف ((صلاح المليجي)) رئيس قطاع الفنون التشكيلية فافتتح التشكيليون معظمهم ، بأنفسهم ، في غياب الوزير وهو حدث نادر في تاريخ المعرض ، وفي اليوم التالي الغي للمرة الاولى عرض (اوبرا عايدة) في دار الاوبرا بالقاهرة ،اعتراضاً على قرار الوزير اقالة (ايناس عبد الدايم) رئيسية دار الاوبرا في حين لم يقابل الوزير وفوداً من اي حزب وأستقبل وفداً من حزب (الحرية والعدالة) واعلن عبر صفحة الوزارة على الفاسبوك وجود تصور شامل ، لإثراء الحياة الثقافية المصرية ، وفق منظومة القيم المصرية الاصيلة ، وناقش الوفد مع الوزير تكريس ثقافة القيم من خلال نظرات جديدة للتراث وتفعيل جديد للمقدرات الثقافية التاريخية والحضارية لمصر ، وبدأ اعتصام رموز الثقافة والفنون في مصر في وزارة الثقافة في الخامس من يونيو / حزيران واعلنوا في بيان الاعتصام ، رفضهم للوزير الذي فرضته السلطة الدينية الحاكمة ، ولن يقبلوا بوجود وزير لا يلبي طموح المثقفين وتطلعاتهم للرقي بالثقافة اللائقة بالثورة العظيمة منذ بدء موجتها الاولى يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وفي ١٦ يونيو/ حزيران احتشد المثقفون والفنانون في مؤتمر طارئ عقده اعضاء لجان المجلس الاعلى للثقافة ، وطالبوا القوات المسلحة بالتدخل لحماية الوثائق في دار الكتب خوفاً عليها من النهب في ظل حكم الاخوان ، وحذروا من تبديد وثائق تخص الاخوان وخصوصاً التنظيم السري وهو فرقة مسلحة تأسست في الاربعينات واغتالت بعض رموز القضاء والسياسة ومنهم رئيس الوزراء الاسبق ((محمود فهمي النقراشي)) يوم ٢٨ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٤٨ بعد ٢٠ يوماً من اصداره قراراً بإغلاق المقر العام للجماعة ( دي دبليو نت ) ، وفي ٢١ يونيو/ حزيران قررت الجمعية العمومية الطارئة لاتحاد كتاب مصر ، سحب الثقة من مرسي ليصبح الاتحاد اول نقابة تسحب الثقة من الرئيس ، وتدعو لانتخابات رئاسية مبكرة ووضع دستور جديد، وكان الاتحاد دعا لذلك الاجتماع الطارئ للتصويت على هذه البنود الثلاثة، قائلا في بيان ان الثورة مستمرة وان مصر لا تمتلك التخلي عن ثورتها ، بعد كل هذه التضحيات وان الاديب لا يملك التخلي عن دوره في صنع المستقبل الذي تستحقه البلاد ، وانضم المثقفون الى الاحتجاجات المليونية الحاشدة في عموم البلاد يوم ٣٠ يونيو/ حزيران والتي ادت الى قيام الجيش بعزل مرسي في الثالث من يوليو/ تموز، وفي الخامس من اغسطس /آب طالب مثقفون مصريون باعتبار الاخوان منظمة ارهابية بعد نبرة العداء السافرة للدولة المصرية ، ومواطنيها الابرياء ومؤسساتها الوطنية

بعد احتجاجات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التي تعيد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ الى مسارها الصحيح ، وتوالت في الأيام الأخيرة عمليات التحريض على اعمال العنف والاغتيال ، التي يجرمها القانون كما نص البيان الذي شدد على محاكمة كل من حرض على القتل ودعا الى العنف وبعد ان اودى تفجير مديرية الامن في مدينة المنصورة عاصمة الدقهلية يوم الثلاثاء ٢٤ ديسمبر/ كانون الاول بحياة ١٦ شخصا معظمهم من الشرطة واصابة ١٤٠ جريحا يوم الثلاثاء اعلنت الحكومة المصرية في اليوم التالي جماعة "الاخوان المسلمين" جماعة ارهابية ( دي دبليو نت ) .

خلاصة القول ان هذه النخب تدرك ان مصر اكبر من ان يحتويها اي تيار سياسي واحد في ظل عملية ديمقراطية حقيقية وان اي من يريد يحكم مصر فعلية ان ينجز ويحقق وعوده وان يتعامل بواقعية مع وضع مصر كبلد منتج للثقافة والفن والادب والعلم والفكر وكبلد يشكل بوصلة للعرب جميعاً في تطوراته السياسية وعطاءاته الثقافية وموقعة الاستراتيجي وتاريخه العريق.

## المحور الثاني : علاقة الاخوان المسلمين بالمؤسسة العسكرية

ان مؤسسة الجيش في مصر ادت دوراً محورياً في انجاح ثورة ٢٥ يناير عن طريق وقوفها على الحياد، فقد مارست هذه المؤسسة في مصر دور الحياة الايجابي لصالح الثورة ، وامتنعت عن استخدام القوة ضد المتظاهرين لقمعهم الى جانب وقوفه الى جانب المتظاهرين في المطالب المشروعة ( حافظ ٢٠١١) كان هناك اجماع شعبي على انه لم يكن للحركة الثورية في مصر ان تحقق اهدافها المرجوة من دون انحياز الجيش الى مطالب الثورة ، علماً ان من ضمن هذه المطالب اسقاط النظام ، لذا اصدر المجلس العسكري تصريحاته الاولى لتحدد ان مهمته تتمثل في الحفاظ على الامن وليست في التدخل لصالح اي من الاطراف ( العريان ٢٠١١ ، ١٤ ) .

وبغض النظر عن الخلفيات السياسية للعلاقة بين حركة الاخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية ، عملت الحركة على التعامل بحذر في مرحلة ما بعد الثورة عن طريق محاولتها طمأنة المجلس الاعلى للقوات المسلحة بانها لا تريد السلطة ولن تقوم بترشيح احد وهي رسالة موجهة ليس للداخل فقط وانما للخارج ، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي عبرت عن بعض القلق بشان الدور الذي قد تؤديه الحركة في مصر بعد اسقاط نظام مبارك ( العريان ، ٢٧ ) وعلى الرغم من تأكيد حركة الاخوان المسلمين ، من انه لم يحدث اي اتصال بينها وبين المجلس العسكري منذ الجلسة التي شاركت فيها القوى السياسية مع نائب

الرئيس السابق (عمر سليمان) ، الا انها اقترحت على المجلس الاعلى للقوات المسلحة بعد استلامه للسلطة ان يتحدث الى الشعب مباشرة بما يأتي ( ياسين ٢٠١١) :

١.الاقرار بالمظالم الجسيمة التي لحقت بفئات وطبقات المجتمع ، وحقهم العادل والمشروع في تحسين احوالهم.

٢.ان يعدهم بتحسين الاحوال تدريجياً ، مع تحسن حالة الاقتصاد القومي.

٣.اعادة التوازن سريعاً لدخول المواطنين ، وتقريب الفوارق بين مختلف مستويات العاملين.

٤.التحاور البناء بين المؤسسات الحكومية.

اكدت حركة الاخوان المسلمين في خطابها ان الثورة الشعبية العظيمة فتحت الباب امام الاصلاح والبناء ، وكذلك الوحدة والترابط والتقدم ، مما يستوجب المشاركة الوطنية بين كل الفئات لرسم الطريق الى المستقبل ، وكان من الطبيعي الاستجابة لمطالب الشعب بإسقاط مؤسسات النظام الزائفة والمزورة واعادة بناء هذه المؤسسات الدستورية على اساس ديمقراطي شرعي ( يوسف ٢٠١١ ، ١٥٤ ) وفي خطوة جريئة وغير متوقعة اصدر الرئيس ((مرسي)) يوم ١٢ اغسطس ٢٠١٢ ، جملة قرارات حاسمة انهى عن طريقها حالة الازدواجية في السلطة وادارة البلاد ، اذا انتزع سلطات رئيس الجمهورية كاملة ، وقلص الدور السياسي للمجلس الاعلى للقوات المسلحة كمشرف على العملية الانتقالية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وبإصداره الاعلان الدستوري الجديد الغى العمل بالإعلان الدستوري المكمل الصادر في ١٧ يونيو / حزيران ٢٠١٢ ، وانفرد الرئيس بالسلطة التنفيذية بدون منازع ، كما آلت اليه السلطة التشريعية حتى انتخاب برلمان جديد ، واسترد سلطته كقائد اعلى للقوات المسلحة ، كما احتفظ بحق اعادة تشكيل الجمعية التأسيسية بالتشاور مع القوات الوطنية ، اذا ما حال اي مانع دون استكمال مهامها ( عبد الفتاح ٢٠١٣ ، ٩١ ) .

بعد مقتل ١٦ جندياً مصرياً في سيناء على يد جماعة مسلحة ، كانت الفرصة مواتية للرئيس ((مرسي)) من اجل الانتقام من خصومه السياسيين ، فقام بالإطاحة بعدد من الجنرالات الاكثر نفوذاً في المؤسسة العسكرية من خلال اصدار قرارات بعزل ((المشير طنطاوي)) ونائبه اللواء ((سامي عنان)) ورؤساء اجهزة كل من المخابرات العامة ((مراد موافي)) والحرس الجمهوري ((محمد نجيب عبد السلام)) ، والشرطة العسكرية ((حمدي بدين)) ومديرية امن القاهرة ((محسن مراد)) ، وقوات الامن المركزي ((عماد الوكيل)) من مناصبهم ، وترقية اللواء ((صدقي صبحي)) قائد الجيش الثالث الميداني ، الى رتبة الفريق وتعيينه رئيساً لإركان حرب القوات المسلحة ، وابعاد الفريق ((مهاب مميش)) من منصب قائد القوات البحرية ،

وتعيينه رئيساً لهيئة قناة السويس ، وترقية اللواء ((عبد الفتاح السيسي)) مدير المخابرات الحربية ، الى رتبة فريق اول وتعيينه قائداً عاماً القوات المسلحة ، ووزيراً للدفاع ، والتعيين اللواء ((محمد العصار))، مساعداً لوزير الدفاع ( كوك ٢٠١٢ ) .

وقد لقيت سلسلة القرارات التي قام بها الرئيس ((مرسي)) قبولاً وتأييداً شعبياً ، في مقابل قلق خصوصاً من الجهات العسكرية، والقضائية ، لكن سرعان ما بدأ الرئيس يفقد حلفائه من غير الاسلاميين ، بسبب التعيينات الوزارية التي قام بها ثم جاءت خطوة الرئيس الكبرى في اطار صراعه مع المؤسسة العسكرية ، وهي الاعلان الدستوري في نوفمبر ٢٠١٢ ، فتحول التوتر الى حالة من العداوة الصريحة ، وكان الهدف من الاعلان هو عزل النائب العام الذي عينة الرئيس الاسبق ((مبارك)) من اجل حماية ما تبقى من المؤسسات المنتخبة من الحل من قبل المحكمة الدستورية ، التي يسيطر عليها افراد اغلبهم من عهد ((مبارك)) من جهة ، واعادة محاكمة قادة امنيين تمت تبرئتهم ، وتعويض ضحايا العنف والقمع خلال الانتفاضة وما بعدها ، من جهة ثانية ، نظراً لحالة الاستقطاب الشديد ، وانعدام الثقة بين القوى السياسية ، فقد جعل هذا الاعلان خصوم رئيس ((مرسي)) ، وقادة الجيش ، يقلقون بشكل كبير من تزايد نفوذه المحتمل ، وهكذا تصاعدت الازمة عبر الاقوال والافعال اصبحت الخيارات مفتوحة بين الطرفين ، فجماعة الاخوان تطلق التصريحات والقرارات المفاجئة التي اربكت الجيش ، الذي اعتبرته هو العقبة الوحيدة التي تقف في وجهها ، وفي المقابل فأن قيادة الجيش تدرك ايضاً ان سعي الاخوان للإطاحة بقياداته هي محاولات جادة ومعركة اخيرة يريدون حسمها حتى يدوم حكمهم ( البكري ٢٠١٣ ) .

تمحور العديد من الانتقاد لجماعة الاخوان حول عرضها هذا معتبرة اياه مخرجاً امناً للمجلس الاعلى للقوات المسلحة ، اي ضمان عدم تقديم افراده من العسكريين للمحاكمة على الاعمال الجنائية او الاخطاء التي ارتكبوها خلال فترة الحكم ، الا ان هذا الانتقاد يتجاهل الوقائع السياسية ، إذ ان القوى المدنية في مصر لا تشكل جبهة واحدة متحالفة فمع اقتراب المرحلة الانتقالية من نهايتها ، لم يعد هناك وقت متسع ، اذ يفترض ان يعود الجيش الى ثكناته بعد اقل من ثلاثة اشهر ، دون ان تتضح معالم وضعه في النظام السياسي الذي سيخصصه الدستور الذي يقوم الاخوان المسلمين بعملية تهيئة واعداد مشروعة بعد ان سيطروا على تشكيل هيئة تأسيسية التي ستكتبه ، قبل ان يصدر القضاء الاداري حكم ببطلان تشكيلها ، فمن الطبيعة ان يثير ذلك قلق القوات المسلحة ومجلسها الاعلى وفي الوقت نفسه ، يتوجس الاخوان من ان المجلس الاعلى اصر على بقاء حكومة (( الجنزوري)) التي يتهمونها ليس فقط بالفشل في حل العقبات الأساسية بافتعال بعضها لوضع البرلمان الذي يتصدرونه بل في وضع حرج امام الشعب ولذلك

، اخذت العداوة تتصاعد بين المجلس العسكري وجماعه الاخوان المسلمين ، وصولاً الى اعلان ترشيح الشاطر لرئاسة الجمهورية الذي جاء نتيجة تداعيات الاحداث في ظل فقدان هذه الجماعة ، وميولها الى ادارة الموقف السياسي يوماً بيوم و تغليبها ما هو تكتيكي على ما يعتبر استراتيجياً ( الجزيرة نت ) .

وبدأ التحول في موقف الجماعة تجاه المجلس الاعلى للقوات المسلحة بعيد اجتماع مجلس الشعب الذي فتح اعماله في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ ، وبتواجد حكومة ليس لها علاقه بالأكثرية التي يمثلها حزب الحرية والعدالة ولا طاقه لها بمعالجه تحديات هائلة متراكمة ، فقد وجد حزب الاخوان انه في موقف صعب ، لان الحكومة لا تحل اي من العقبات التي تثير سخط قطاعات متسعة من المواطنين الذين انتخبوا اعضاء البرلمان املاً في معالجة هذه العقبات وتحولت العلاقة بين حزب الاخوان ومجلس الشعب والحكومة الى صراع متزايد بسبب ازياد قلق الجماعة والحزب التي عبر عنها مراجعة شعبيتها نتيجة زيادة المشاكل التي تواجه المواطنين بدلاً من تناقصها ، وازداد من حدة الخلاف ان العديد من هؤلاء المواطنين لا يفرقون بين سلطة تنفيذية واخرى تشريعية ، فقد انتخبوا نواباً عنهم لحل مشاكلهم ، وبدأوا يغضبون من حزب الاكثرية والبرلمان ، لكن المجلس العسكري على اعترض على تغيير الحكومة وأصر على بقائها حتى انهاء المرحلة الانتقالية في ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٢ لكي لا يتحكم الاخوان المسلمين بالسلطة التشريعية والشق الحكومي في السلطة التنفيذية ، قبل التفاهم على تنظيمات ما بعد هذه المرحلة ، وشكل النظام السياسي الجديد الذي سيؤدون الدور الفعال والرئيسي من تحديده عبر هيمنتهم على الهيئة التأسيسية التي انتخابها البرلمان لوضع المشروع الدستور الجديد ( دي دبيلو نت ) .

وعلى الرغم من عدم وجود دليل يؤكد سعي الطرفين في وقت سابق الى حل يقوم على ابعاد الحكومة وتكليف حزب ((الحرية والعدالة)) بتشكيل اخرى جديدة ، في مقابل الاتفاق على تأييد ومساندة مرشح يحصل على قبول المجلس الاعلى للقوات المسلحة ويلتزم الاخوان بالسعي الى الحصول على تأييد بأعتباره رئيساً توافقياً ، اذ ان المعطيات ترجح حدوث ذلك بعيد فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية ، وكان فشل السعي الى صفقة من هذا النوع هو ازدياد الخلاف بين جماعة الاخوان المسلمين والمجلس العسكري وصولاً الى اعلان جماعه الاخوان بترشيح الشاطر لرئاسة الجمهورية ، اذا اصبحت الجماعة في هذه الخطوة قفزة شديدة على الواقع وتخاطر بأهم ما تملكه وهو ثقه قطاع واسع ومصداقية الناخبين بعد ان تراجعت عن التزام قطعته على نفسها منذ ١٠ فبراير/ شباط ٢٠١١ ، بعدم تقديم مرشح رئاسي ، غير ان المعطيات المقتربة اكثر من الواقع تفيد بأن جماعة الاخوان اندفعت في مسيره لم تخطط لها منذ البداية بل انجذبت اليه نتيجة العديد من الاخطاء منذ فوزها الكبير في الانتخابات البرلمانية عندما شعرت

بالقوة التي تضعف من يكتسبها حين لا يستطيع تخلي شرورها ، فقد تنازلت حلفائها من الاحزاب الليبرالية والقومية مما افضى الى غياب ((التحالف الديمقراطي)) الذي عمل بدور رئيسي في طمأنة الكثير من المصريين بشأن توجهات الحركة ومصير البلاد في ظل توسع دورها وان من الاخطاء الكبيرة التي ارتكبته الاكثرية البرلمانية وشارك في دفع الاخوان الى تصعيد الصراعات مع المجلس العسكري حول قضية تشكيل الحكومة وتهميش الدور البرلماني لمجلس الشعب وعدم استخدامه الاعلى سبيل الاستثناء كما لو انه مجلس استشاري لا صلاحيات ليملك في اصدار القوانين وتعديلها ، ولذلك كله دخلت العلاقة بين المجلس والجماعة في اصعب مراحلها منذ اليوم ١١ فبراير/ شباط ٢٠١١ على تطورات هذه العلاقة ، وانما اما الوصول الى تفاهم حوله القضايا الخلافية او السعي الى صدام يسعى الطرفان الى تجنبه الان ( دي دبليو نت ) ، وجاء موعد الانتخابات الرئاسية في ٢٣ مايو/ ايار ٢٠١٢ ومع مواصلة تداعيات الاحداث بطريقة الفعل ورد الفعل ربما يقع الطرفان في لعبة اختبار القوة التي قد تكون عواقبها وخيمة ، اما اللحظة الثانية المحتملة هي ان يفوز مرشح جماعة الاخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية ( محمد مرسي ) قبل ظهور معالم الدستور وهوية الدولة ووضع الجيش فيه ، وهو احتمال ان المجلس يسعى لمنعه بعد ان تسللت انباء رفض واعتراض المشير طنطاوي اجراء الانتخابات الرئاسية قبل مصادقة الدستور فأن اجراء الانتخابات الرئاسية في غموض شامل بشأن قضايا شديدة الحساسية من هذا النوع ليس مستبعد ان يهيج ويثير قلق المجلس العسكري وهناك احتمال ثالث لهذا الصدام اذا اتجه المجلس العسكري في استمرار الغموض الى محاولة التأثير والفاعلية في مسار الانتخابات الرئاسية دون التدخل بشكل مباشر ( فودة ٢٠١١)

وقد يحدث الصدام اذا اتجه الاخوان الى التصعيد رداً على هذا التدخل حال بروز ما يدل عليه ولم يعتمدوا خطه للعودة قبل بلوغ حافة الهاوية كما يمكن ان يحدث الصدام اذا استطاع حل ازمة الهيئة التأسيسية التي سيبقى لحزب النور والحرية والعدالة الوزن الاكبر فيها ، اي كان حجم التصحيح الذي يحدث في تشكيلها ، ثم خسر مرشح جماعه الاخوان وتم انتخاب رئيس قريب الى المجلس ، فعمد حزب الاغلبية الى انتزاعه من اي صلاحيات في الدستور الجديد عن طريق اقامة نظام برلماني ، في مثل هذه الحالة ، يمكن ان يتجه ناخبوا الرئيس المجرد من الصلاحيات التنفيذية الاساسية واخرين من منافسين الاخوان الى تصعيد قد يؤدي الى الصدام ( دي دبليو نت ) .

يمكن القول ان الصدام بين جماعه الاخوان المسلمين والمجلس الاعلى للقوات المسلحة ، كان يبدو مخيماً على مستقبل مصر ، ما لم يصل الطرفان الى حال توافقي ويضع حداً لاختبارات القوة ، ويسعيان

مع غيرهما من الاطراف للوصول الى تفاهم حول مقومات المجتمع والدول قبل ان يفوت الاوان على الجميع ، ولكن الامور في النهاية وصلت الى حدوث انقلاب عسكري قام به الجيش المصري تحت قيادة الفريق اول ((عبد الفتاح السيسي ))في ٣ يوليو ٢٠١٣ وتم عزل الرئيس المصري المنتخب ((محمد مرسي)) وعطل العمل بالدستور وقطع بث عدة وسائل اعلامية وكلفّ رئيس المحكمة الدستورية ((عدلي منصور)) برئاسة البلاد.

**المحور الثالث : حركة الاخوان المسلمين والتعديلات الدستورية**

تم تنفيذ استفتاء على تعديلات في الدستور المصري يوم ١٩ مارس ٢٠١١ عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، اذا عمل المجلس العسكري الذي شغل السلطة في مصر ، خلال الفترة الانتقالية بإنجاز العمل في الدستور المصري ، مطالباً لجنة من القانونين لتوضيح التعديلات المقترحة على الدستور لتقديم الطريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ( يوتيوب نت ) اشتملت التعديلات الدستورية المواد (٧٥ شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية المادة ٧٦ اسلوب الترشيح لرئاسة الجمهورية ، والمادة ٧٧ فترة ولاية الرئيس والتجديد ، والمادة ٨٨ الاشراف على الانتخابات التشريعية ، والمادة ٩٣ فصل في صحة عضوية نواب مجلس الشعب ، والمادة ١٣٩ تعيين نائب لرئاسة الجمهورية ، والمادة ١٤٨ اعلان حالة الطوارئ ، والمادة ١٧٩ مكافحة الارهاب ، والمادة ١٨٩ احكام عامة وانتقالية) وتضمنت التعديلات الدستورية المواد السابق ذكرها ،فضلاً عن تقييد فترة الرئاسة بحد اقصى مدتين لفترة اربع سنوات ، والاشراف القضائي على الانتخابات وان يقوم الرئيس بتعيين نائب له ، وتعيين لجنة صياغة دستور جديد بعد الانتخابات البرلمانية ، وتقليل شروط الترشيح للانتخابات الرئاسية ، كما تم تأخير قضية الحد من الصلاحيات الرئاسية الى ما بعد الانتخابات كقسم من عملية صياغة الدستور الجديد ، كما اشتملت التعديلات انجاز اجراء الانتخابات البرلمانية خلال٦ شهور من تاريخ انجاز التعديلات ( العربية نت ) علماً انه لو اظهر التصويت على التعديلات الدستورية ، بـ (لا) لكان الغي الدستور وكان سيحكم وضع دستور جديد قبل الانتخابات وهو ما كان سيوسع الفترة الانتقالية من الانتخابات في عام ٢٠١٢ ( يوتيوب نت ) .

اثناء دراسة الباحث لمواقف الاحزاب والقوى السياسية يتبين وجود اختلاف وتباين في مواقفهم من التعديلات الدستورية ، ما بين جماعة مؤيده وجماعة معارضة ، فيما تحفظت جماعة ثالثة على فكرة التسريع بالاستفتاء ، مطالبين بوقت كافي لممارسة المزيد من الحوار بين مختلف القوى والاحزاب ، لتنظيم اوراق وصفوف الاحزاب والتيارات السياسية بخصوص الانتخابات وحشد الجماهير للحصول على

التوزيع المناسب في مجلس الشعب والشورى والذين يحددان ملامح المرحلة السياسية القادمة في مصر ، يرى المؤيدون والمساندون للتعديلات الدستورية انها خطوة مهمة لتوفير جو ملائم لإعداد دستور جديد ، ذلك عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة من مجلس الشعب والشورى ، لانتهاء حالة الفراغ السياسي ، واعادة القوات المسلحة الى مهمتها الاساسية ، كون مصر تمر بمرحلة سياسية حرجة تتطلب العبور الى بر الامان ، بتحول السلطة من المجلس العسكري الى التيارات والاحزاب المدنية ، وان اهم من ساند هذا الموقف جماعة الاخوان المسلمين ، والمجلس العسكري ، والحزب الوطني وجاء على لسان امينة العام محمد رجب ، الا ان الرافضين للتعديلات الدستورية ، يرون ان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، اسقطت النظام والدستور معاً ، وان هذه التعديلات لا تحقق اهداف الثورة التي اسقطت النظام ، وان مرحلة الحلول الوسطية وصلت الى غير رجعة ، وان هذه التعديلات هي محاولة لأحياء دستور ١٩٧١، الذي ادرك بانتصار الثورة ، رافضين ترقيع الدستور بتعديلات محدودة .وهو ما سنوضحه الآن:

**١- احزاب وتيارات مؤيدة للتعديلات الدستورية :**

اخبرت جماعة الاخوان المسلمين مصادقتها على هذه التعديلات ودعت اعضاءها ، ومختلف شرائح المجتمع المصري الى الاستفتاء بنعم ، كخطوة اولى على طريق التغيير حتى الوصول الى كتابة دستور جديد ، وقد وضح ((محمد مرسي)) عضو مكتب الارشاد في حركة الاخوان المسلمين ذلك اذ قال: "الجماعة مع التعديلات الدستورية التي صادقت عليها اللجنة المكونة برئاسة المستشار طارق البشري" داعياً الشعب الى المصادقة عليها، باعتبارها خطوة على المسار الصحيح ، مضيفاً انها " كانت غير كافية لإرضاء مطالب الثورة والثوار ، الا ان البلاد تمر بمرحلة حرجة ، تتطلب الخروج من تلك التعديلات التي تنقلنا الى حالة الثبات والاستقرار" ( سرحان ٢٠٢٣ ) لم يكن موقف الحزب الوطني بعيداً عن موقف جماعة الاخوان المسلمين اذ استجاب الحزب الوطني على التعديلات الدستورية ، داعياً انصاره للتصويت بالموافقة عليها ، واعلن امينه العامة ((محمد رجب)): "الحزب طلب من انصاره المشاركة والتصويت بالاستفتاء بنعم ، لما له من اهميه في اقرار الشرعية الدستورية والانتقال الى مرحلة جديدة من العمل الوطني .

**٢- مختصون رافضون**

رفض مختصون قانونيون التعديلات الدستورية على اعتبار ان الدستور سقط بسقوط مبارك ، وبذلك امتنع العالم الدستوري ((ابراهيم درويش)) في كلمة له اثناء ندوة ابرمتها مؤسسة الاهرام تحت عنوان هل نصوت بـ(بنعم) ام (لا) على التعديلات الدستورية ، ان الرئيس السابق حسني مبارك اسقطته الثورة وسقط معه الدستور والنظام السياسي ، وكان يتعين على المجلس الاعلى للقوات المسلحة اسقاط الدستور بكامله، وليس تعديله ،ووصف المستشار ((زكريا عبد العزيز)) الرئيس السابق لنادي قضاة مصر ، التعديلات الدستورية ، بانها زرع اعضاء لجسد ميت ( دي دبليو نت ) ، وتحدث اثناء الندوة التي عقدت بمركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان ان " ثورة يناير اسقطت الدستور وادعو المواطنون الى التصويت بـ (لا)" في حين يرى ((بهي الدين حسن)) ، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ان التعديلات المقترحة جاءت معيبة لأمال المصريين وانها لا تساعد على فتح الباب امام تحول ديمقراطي ، لقصر الفترة الانتقالية نحو ستة شهور وان من شأنها ان تقصي من التمثيل والمشاركة في صنع مستقبل البلاد في المرحلة اللاحقة ، القوى السياسية الجديدة والشابة التي اطلقت ثورة ٢٥ يناير.

**٣- المتحفظون على التعديلات الدستورية**

دعا تيار ثالث الى اتمام حوار مجتمعي بين اطياف المجتمع المصري ومنح المزيد من الوقت لمناقشة الصلاحيات الرئيس التي يستمتع بها حتى تجهيز دستور جديد وقد دعا الفقيه الدستوري ((احمد كمال ابو المجد)) الى تأجيل التصويت مشيراً الى ادماج التعديلات جميعها في حزمة واحدة والتصويت عليها جميعها بـ (نعم) او (لا) يضع المصريين في حرج وقال في مقال له بعنوان " ادعوا لتأجيل التصويت على التعديلات الدستورية وتلك اسبابي" ان ما اعلن عنه عند عرض التعديلات من ادارة حوار مجتمعي موسع عليها ، لم يتم بشكل محدد ومنتظم موضحاً انه اذا كانت التعديلات اغفلت معالجة تمركز السلطة بيد الرئيس ، فإن التخلص من احتمال عودة هذا التركيز، سيكون موعده مناقشة مشروع دستور دائم ، الذي تتصور ان يعيد النظر في حدود العلاقة بين مؤسسة الرئاسة وباقي المؤسسات الدستورية ( ابو المجد ٢٠٢٣ ) .

وقد تحفظ ((عمر حمزاوي)) كبير الباحثين في معهد كارينغي بواشنطن على تلك التعديلات في مقالة له "التعديلات... تحفظات اضافية" الى الان لم نطلع على الصيغة النهائية للتعديلات ولا ارى سبباً وجيهاً واحداً لتسرع الامر بشأن قضية الدستور وهي قوية الاهمية ( حمزواي ٢٠٢٣ ) وفي مقالة يصلح

التعديلات الدستورية مجدداً قال ((حمزاوي)) ان اعلاناً دستورياً يصلح صلاحيات وسلطات الرئيس وينتصر للمؤسسة القضائية ، مع جمعية تأسيسية للدستور الجديد ، منتخبة انتخاباً مباشراً من المواطنين تحدد سياسة حزبية تنشط بمدة عام قبل الانتخابات البرلمانية ، يقل عن مخاطر سيناريو الرئيس المنفرد بالحكم دون المجالس التشريعية ( حمزواي ٢٠٢٣ ) .

يمكن القول ان كان الافضل ان تكون المرحلة الانتقالية مرحلة تأسيسية لجمهورية ثالثة ، في اطار خطة مستقبلية يرضى عليها الجميع دون اعطائه الاهمية وهو ما لم يحدث مما اسس لحالة من التجزئة بين الاحزاب السياسية والتيار وزرع بذور الشك والتخوف من الاستحواذ بالسلطة.

## الخاتمة:

تبين من خلال هذا البحث ان حركة الإخوان المسلمين وعلاقتهم بالنخب المثقفة قائمة على محاولة هيمنة الإخوان على السلطة واختزال دورهم فيها ، إذ كان لهم دور كبير في أحداث البلاد وما حدث من تظاهرات بينهم وبين النخب المثقفة وأيضاً تناولنا علاقتهم بالمجلس العسكري وما حدث من صراع طويل لم يصل الطرفان فيه إلى حل توافقي لكن في النهاية وصلت الاحداث وتطوراتها إلى حدوث انقلاب عسكري قام به الجيش المصري برئاسة عبد الفتاح السيسي وتم عزل الرئيس المصري مرسي وكلف رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور برئاسة البلاد لتنتقل مصر الى مرحلة جديدة قوامها استلام المؤسسة العسكرية المصرية مقاليد السلطة في مصر من جديد.

## قائمة المصادر باللغة العربية : -

١- الجمل ، مايسة . ١٩٩٣ . *النخبة السياسية في مصر* . لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية .
٢- " مثقفون مصريون يحذرون من اخونة الثقافة " . https://www.dw.com .
٣- حافظ ، زياد . ٢٠١١ . *ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
٤- العريان ، عصام . ٢٠١١ . *يوميات الثورة الجزء الاول* . الطبعة الاولى . القاهرة : مؤسسة بداية للنشر والتوزيع .
٥- السيد ، ياسين . ٢٠١١ . *ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة* . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
٦- يوسف ، احمد . ٢٠١١ . *حالة الامة العربية ٢٠١٠- ٢٠١١رياح التغيير* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٧- عبد الفتاح ، بشير . ٢٠١٣ . " الرئاسة المصرية بعد مبارك " . *مجلة سياسات عربية* . العدد : ١ . ص ٩١ .

٨- كوك ، ستيفن . ٢٠١٢ . *اقالة مرسي لقادة الجيش وانعكاسات ذلك على العلاقات بين القاهرة وواشنطن* . قراءات اجنبية .

٩- البكري ، مصطفى . ٢٠١٣ . *الجيش والاخوان... اسرار خلف الستار* . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .

١٠-" مركز الجزيرة للدراسات والنشر . " https://studies.aljaeera.net .

١١-فودة ، احمد . ٢٠١١ . *مقالات بعنوان اوهام الصدام القادم بين الاخوان والمجلس العسكري*. https://m.al_sharq.com.

١٢- سرحان ، همام . ٢٠٢٣ . *التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والمعارضين* . https://www.swissinfo. Ch .

## المصادر باللغة الانكليزية : -

1- The camel, Maysa. 1993. The political elite in Egypt. Lebanon: Center for Arab Unity Studies.
2- "Egyptian intellectuals warn against cultural traitors." https://www.dw.com.
3- Hafez, Ziyad. 2011. The January Revolution in Egypt: Questions of the present and the future. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
4- Al-Erian, Essam. 2011. Revolution Diaries, Part One. First edition. Cairo: Bedaya Foundation for Publishing and Distribution.
5- Al-Sayed, Yassin. 2011. The January 25 Revolution between democratic transformation and revolution. Cairo: Egyptian Lebanese House.
6- Youssef, Ahmed. 2011. State of the Arab Nation 2010-2011 Winds of Change. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
7- Abdel Fattah, Bashir. 2013. "The Egyptian Presidency after Mubarak." Arab politics magazine. Number: 1. p. 91.
8- Cook, Stephen. 2012. Morsi's dismissal of the army commanders and its repercussions on relations between Cairo and Washington. Foreign readings.
9- Al-Bakri, Mustafa. 2013. The army and the Brotherhood... secrets behind the curtain. Cairo: Egyptian Lebanese House.
10-"Al Jazeera Center for Studies and Publishing." https://studies.aljaeera.net.
11-Fouda, Ahmed. 2011. Articles entitled Illusions of the coming clash between the Brotherhood and the Military Council. https://m.al_sharq.com.
12-Sarhan, Hammam. 2023. Constitutional amendments in Egypt between supporters and opponents. https://www.swissinfo. Ch.